Document: EB 2013/110/R.12/Add.1
Agenda: 8
Date: 26 November 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم المستقل على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Fabrizio Felloni
القائم بأعمال مدير مكتب
التقييم المستقل للصندوق
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

1- **الخلفية.** بما يتماشى مع اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، والقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2006، تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم المستقل عن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013. وكما هي الحال في الممارسة السابقة، سوف تنظر لجنة التقييم في هذه التعليقات في دورتها المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ومن ثم سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2013.

2- يثني مكتب التقييم المستقل على إدارة الصندوق لإعدادها لهذا التقرير المفيد والمثير للاهتمام، الذي توفر فيه الإدارة وجهات نظرها حول الأداء الإجمالي للمنظمة. وفي عام 2013، ولأول مرة، يبلغ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وبأسلوب شامل عن إطار قياس النتائج الذي تمت المصادقة عليه كجزء من تقرير هيئة المشاورات الخاص بالتجديد التاسع لموارد الصندوق أثناء الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين عام 2012. وبصورة مشابهة لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2012، فهو يتضمن أيضاً التقرير السنوي لسياسة الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة، ونهج الصندوق في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا كملاحق.

3- يدرك مكتب التقييم المستقل بأن الحدود الموضوعة على طول جميع الوثائق المعروضة على الهيئات الرئاسية في الصندوق تفرض معوقات بالنسبة لما يمكن عرضه في التقرير الرئيسي الوارد في هذه الوثيقة. ويوفر مكتب التقييم المستقل أدناه توصيات عن كيفية التطرق للحد من طول الوثائق في النسخات المستقبلية من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

4- **استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في السنوات الماضية.** في عام 2012، لاحظ مكتب التقييم المستقل عدم التطرق بصورة كاملة لبعض التوصيات التي وردت على النسخ السابقة من التقرير عن الفعالية الإنمائية للصندوق، ومنها على وجه الخصوص:

- تقسيم إضافي للنتائج المبلغ عنها في فئات "مرض إلى حد ما"، و"مرض"، و"مرض للغاية"؛
- تحليل الأداء عبر الأقاليم الجغرافية المختلفة، وتطبيق معايير مختلفة مثل المجال المواضيعي للمشروع أو سنة الموافقة عليه؛
- تقدير التقدم الذي أحرزته الأنشطة غير الإقراضية، مثل إدارة المعرفة، وبناء الشراكات، وحوار السياسات على المستوى القطري، نظراً لأهميتها المتزايدة في البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق؛
- إدراج إطار في بداية التقرير لإيجاز التعليقات الرئيسية لمكتب التقييم المستقل على النسخة السابقة ولوصف كيفية التطرق إليها من أجل الترويج للتعلم والمساءلة.

5- يجد مكتب التقييم المستقل أن التوصيات المذكورة أعلاه لم يتم إدراجها في المتن الرئيسي لتقرير هذا العام بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق، باستثناء جزئي للتوصية الخاصة بالأنشطة غير الإقراضية. وربما يعود السبب في ذلك جزئياً إلى الحدود الموضوعة على طول الوثيقة متزافقاً مع الاهتمام المكرس في نسخة هذا العام للإبلاغ عن إطار قياس النتائج. إلا أنه كان من الممكن الإيضاح بإيجاز في بداية الوثيقة فيما لو

تمت متابعة توصيات وتعليقات مكتب التقييم المستقل على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2012 أو لم تتم متابعتها. علاوة على ذلك، يمكن أيضاً عرض تقسيم إضافي للنتائج في ملحق بالوثيقة.

6- **الدول الهشة.** يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في عام 2013 تحليلاً مقسماً مفيداً لأداء عمليات الصندوق في الدول الهشة والدول غير الهشة. ويسلط التحليل الضوء على الفرق في تصنيفات أداء المشروعات في الدول الهشة ومثيلاتها في الدول غير الهشة في جميع مجالات الأداء، وبخاصة فيما يتعلق بفعالية المشروعات. ومن المثير للاهتمام أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يظهر اختلافات كبيرة في تصنيف أداء الحكومات. فعلى سبيل المثال، وفي الفترة 2010–2013، كان أداء الحكومات في 81 بالمائة من المشروعات مرض إلى حد ما، وأعلى من ذلك بالنسبة للدول غير الهشة، من حين لم يتجاوز الـ 54 بالمائة في الدول الهشة مما يشير إلى الحاجة إلى توفير دعم إضافي في مجال تنفيذ المشروعات بالنسبة للحكومات المعنية. ووردت نتائج مشابهة أيضاً في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2013. وحيث إن مكتب التقييم المستقل سيشرع بإجراء تقييم على مستوى المؤسسة لأداء الصندوق في البلدان الهشة، فإن مثل هذه البيانات تشكل نقطة انطلاق مفيدة.

7- **الإبلاغ عن إطار قياس النتائج.** يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تقريراً دقيقاً عن مصفوفة التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق وإطار قياس النتائج للفترة 2013–2015. ويعتبر ذلك مفيداً وغنياً بالمعلومات على وجه العموم، إلا أن الجدول 2 (المستوى الثاني لإطار قياس النتائج للفترة 2013–2015) يتطلب المزيد من التوضيح. فعلى سبيل المثال، تختلف سنوات وقيم خط الأساس المعروضة في هذا الجدول عن تلك الواردة في إطار قياس النتائج الذي وافق عليه مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2012 (في الحالة الأخيرة كان خط الأساس الموضوع هو عام 2010). ولابد من تفسير هذه الاختلافات وتبريرها.

8- وأيضاً فيما يتعلق بالجدول 2، فإنه من غير الواضح فيما لو كانت النتائج للفترة 2006–2009 تشير إلى المشروعات التي استكملت في نفس الفترة أو إلى المشروعات التي تم استعراض تقارير إنجازها في تلك الفترة (هنالك فجوة لمدة عام أو عامين بين إنجاز المشروع واستعراض تقرير إنجاز المشروع من قبل دائرة إدارة البرامج والذي يمكن أن يؤثر على التصنيف الصحيح لمجمل المشروعات). وبما يتماشى مع التغييرات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذا العام، والمنبثقة عن التعليقات المفيدة التي أدلت بها إدارة الصندوق على نسخه السابقة، سيكون من المفيد لو أن البيانات المعروضة تمثل سنة إنجاز المشروع (إن لم تكن تلك هي الحالة أصلا). كذلك فإنه يمكن الإبلاغ أيضاً عن عدد المشروعات التي تم تصنيفها في كل فترة.

9- ومن الهام أيضاً، الوضوح بشأن ما هو الذي يتم الإبلاغ عنه بالضبط، ولا يقل عن ذلك أهمية الحالات التي تبدو فيها النتائج مختلفة عن تلك المقدمة إلى المجلس في وثائق أخرى. وفي حال الاستدامة على سبيل المثال، تبلغ مسودات تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عن إحراز تقدم جيد منذ مجموعة المشروعات للفترة 2006–2009 (الفقرة 10). إلا أن التوجه الذي أبلغ عنه التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق حسب سنة إنجاز المشروع (الملحق السادس) مختلف. إضافة إلى ذلك، تظهر البيانات المنبثقة عن التثبت من تقارير إنجاز المشروعات الذي يقوم به مكتب التقييم المستقل نسبة مئوية أقل بصورة كبيرة في المشروعات التي تم تصنيفها على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك بالنسبة لموضوع

الاستدامة في المشروعات المنجزة في الفترة 2009–2011 عن مثيلتها المنجزة في كل من الفترة 2008–2010 أو 2007–2009.

10- **إدارة البرامج القطرية.** وأما فيما يتعلق بالبرامج القطرية التي تم تصنيفها خلال مرحلة التنفيذ (الجدول 5)، تشير النتائج إلى تحسن الأداء في تحقيق أهداف الحد من الفقر والانخراط في حوار السياسات. وعلى ما يبدو هنالك تراجع بسيط في الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة مقارنة بخط أساس عام 2011. أما بالنسبة للشراكات، فإن عام خط الأساس الموضوع هو عام 2013، وبالتالي سيتم رصد التقدم المحرز في السنوات القادمة. وتعتبر النتائج الواردة أعلاه مشجعة على وجه العموم على الرغم من أنه من الهام توفير المزيد من المعلومات عن السياق والنوعية بالنسبة للأنشطة غير الإقراضية (مثلاً، ما هي المعوقات الأساسية وكيف يعتزم الصندوق الاستجابة لها). وعلى سبيل المثال، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013، نظم الصندوق حلقة عمل عن حوار السياسات، وكان بالإمكان إدخال بعض الدروس والمخرجات الرئيسية في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. ولا يوجد هناك أي مؤشر في إطار قياس النتائج مكرس بصورة خاصة لإدارة المعرفة، إلا أن هذا الموضوع يمكن مناقشته من خلال الاستقاء من خبرات البرامج القطرية الملموسة وتسليط الضوء على الإنجازات والعقبات.

11- **إدارة الحافظة.** يبدو أن الأداء صلب على وجه العموم في جميع المؤشرات التي تم النظر فيها، وهو قريب إجمالا من الأهداف الموضوعة لعام 2015 (الجدول 7). أما الاستثناء الوحيد فهو بالنسبة لـ "مؤشر الاستباقية"، أي نسبة المشروعات المعرضة للمشاكل التي تم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها، إذ أن الإبلاغ عن هذا المؤشر كان بحدود 46 بالمائة لعام 2013 مقارنة بالهدف الموضوع وهو 75 بالمائة لعام 2015.

12- **رصد المشروعات وتقييمها.** بناء على المعلومات المقدمة، تبلغ النسبة المئوية الإجمالية للمشروعات التي أجرت مسح خط أساس 64 بالمائة حاليا مقارنة بـ 23 بالمائة عام 2011، مما يعني تجاوز الهدف الموضوع وقدره 40 بالمائة لعام 2015 (الجدول 8). ولعل ذلك ناجم عن معدلات الالتزام العالية بمجموعة المشروعات الأخيرة مقارنة بخروج المشروعات الأقدم من حافظة استثمارات الصندوق. ويثني مكتب التقييم المستقل على هذا التحسن ويأمل أن تواكب جودة هذه المسوحات كميتها وأن تساعد الصندوق على الوصول لتقدير أفضل لأثره على أرض الواقع.

13- **إدخال مؤشرات أداء للمنح.** يذكر التقرير بعض الأنشطة الممولة بمنح، وبخاصة في الملحق الثاني (التقرير السنوي لسياسة الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة). إلا أنه، وكما كان الحال عليه في النسخ السابقة من تقرير الفعالية الإنمائية، لم يوفر أي تقدير منتظم للتقدم الذي أحرزه الأداء بالنسبة للأنشطة الممولة بمنح. ومن الجدير بالذكر أنه ومنذ عام 2007، بدأت الشعب الإقليمية في الصندوق بإعداد تقرير بوضع المنح الأكبر (التي تم تعريفها على أنها المنح التي تتجاوز قيمتها 000 200 دولار أمريكي في الفترة 2007–2009، و000 500 دولار أمريكي منذ عام 2010). وتوفر تقارير وضع المنح هذه مؤشرات معيارية ومجمعة للأداء، وهنالك الآن سلسلة طويلة منها كافية لتحري التوجهات السائدة. وحتى تاريخه، لم يتم الإبلاغ بصورة سنوية شاملة عن المنح للمجلس التنفيذي والفرصة متاحة لتقرير الفعالية

الإنمائية للصندوق لقيادة مثل هذا التغيير. ويوصي مكتب التقييم المستقل بأن يتم عرض مؤشرات تقارير وضع المنح في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بدءا من عام 2014.

14- **توصية هيكلة تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في المستقبل.** يدرك مكتب التقييم بأنه يتوجب على تقرير الفعالية الإنمائية أن يمتثل لنفس القيود الموضوعة على طول جميع الوثائق المعروضة على الهيئات الرئاسية للصندوق. وفيما يتعلق بتقرير الفعالية الإنمائية لعام 2013، فربما أعاقت هذه القيود من عرض جملة كاملة من البراهين والتحليلات. علاوة على ذلك، فإن هذه القيود قد جعلت متابعة التوصيات التي أوردها مكتب التقييم في السابق على تقسيم النتائج أمراً صعبا. وأخيراً، وفي حين أنه من الهام بالنسبة للصندوق البدء بعرض مؤشرات عن أداء المنح، فإن السؤال المطروح هو كيف يمكن القيام بذلك ضمن الحجم المسموح به للوثيقة حالياً.

15- وباتباع مثال التقارير الأخرى، وفي المستقبل، فقد تأخذ الوثيقة الأصلية من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في المستقبل شكل موجز تنفيذي قصير (بطول 7 صفحات)، ثم يتم عرض التحليل الرئيسي والاستنتاجات في ملحق (بحدود 30 صفحة). يتضمن ما يوصي به مكتب التقييم: (1) تقسيم إضافي للنتائج من خلال تصنيف الفئات ("مرض إلى حد ما"، و"مرض"، و"مرض للغاية")؛ (2) التقسيم حسب الموقع الجغرافي والموضوع؛ (3) مناقشة معززة للأنشطة غير الإقراضية؛ (4) تحليل مؤشرات الأداء بالنسبة للمنح كما هو وارد في تقارير وضع المنح. ويمكن عرض البيانات والمعلومات الداعمة الأخرى في ملاحق إضافية.